عند فقد الازار فخارج عن القياس فلا يقاس عليه وانما عدم الفدية
في ازالة الشعر من العين فلانه كما تقابل المهدة اه واجاب
عنه العلامة ابن الجمال بان ذلك الكشف المكروه عليه شرعا صيّر
اللبس بعذر كاستدامة اللبس الاول فهو وان كان ابتداء ثانيا فهو
مستدام حكما ولا نعده بالاستدامة فكذا حقيقة ما هو في حكمها
والفرق بينه وبين ما لو كرر ازالة الشعر لدوام الاذى انه يمكن
زوال الاذى بغير ازالته بل بنحو غسله وفيه بخلاف ما نحن فيه
سيما من يكاد منه الاطلاع مع النظر الى ان المشقة تجلب التيسير
والامر اذا ضاق اتسع هذا كله بالنسبة الى الغسل اما بالنسبة للوضوء
واذا كان كذلك فالجواب المذكور فيه وجه الا ان الاوجه فيما قالته
عبد الرؤف اذ يمكنه ادخال يده او اصبعه من تحت الساتر الى الراس
واذا اراد تحصيل السنة كل بالمسح على الساتر فلا ضرورة الى كشفه وان
احتاج الى الكشف فنوى ورد به نعم انه توسط بين المقالتين وبه
يحصل الجمع بينهما اه وانت اذا امعنت النظر في كشف الراس
كله لغسل الجنابة نجده نادرا اذ يمضي على بعض الناس انه يحج
سنين ولم يجنب في مدة احرامه او بعضه لصحو الراس نجاة بعده
عن الضرورة ثم راجعت اذ الراس لابد ان يبقى منه شيء غير مستور
بنحو العمامة فليكتف بمسح ذلك الظاهر ولين قلنا انه قد يجعله الساتر
فما اسهل ادخال نحو اصبعه تحت الساتر ويمسح به ما وصله من
الراس فكشف الراس لغسل الجنابة نادر وكشف بعضه لمسحه او بعضه
حالات اخر ضرورية كفى النوم ومصادمة الراس لشيء وعند
ركوب المسافر ونزوله وغير ذلك فيزول به الساتر كله او بعضه
وما اصعب واشد ما زعمه ستر الراس كله في جميع مدة الاحرام

بل رجحاله يمكن ابدا كما يعلم ذلك من مارسه لا سيما مع السفر ولو قلنا
بتعداد الفدية باستر ما انكشف كلا او بعضا للزمته فديات لا
تحصى وفيه من الحرج ما لا يأباه محاسن الشريعة وان وجد في مذهب
الشافعي ما ينفي هذا الحرج عنه والا فليعتمد ما لك فقد نقل العلامة
الكوري عن الخطاب المالكي انه اذا افعل موجبات الفدية بان لبس
وتطيب وحلق وقلم واذال الوسخ وقتل القمل فان كان ذلك في وقت
واحد او متقارب فعليه فدية واحدة ولكن يتحد ان كانت نيته ان
يفعل جميع ما يحتاج اليه من موجبات الفدية ولكن يتحد ان نوى
التكرار وهو ان يلبس مثلا كعذر فيزول العذر فيخلع وينوي عند
خلعه انه اذا اعاد المرمى عاد الى اللباس او يتدا وى بدواء فيه طيب
وينوي انه كلما احتاج الى الدواء فعله ومحل الفدية من حين يلبس
للعذر الى حين نزعه اما من لبس ثوبا ثم نزعه ليلبس غيره او نزع
ثوبه عند النوم ليلبسه اذا استيقظ فقال سند هذا فعل واحد
في العرف ولا يضر تفريقه في المجلس وصرح في المدونة بان فيه فدية
واحدة اه مر رأيت علماء اليمن المفوز المسمهودي ذكر في الدكت
ما يؤيد كلام الشيخ عبد الرؤف من حيث المذهب حيث قال وفي المشكلات
ان ستر بعض الراس ولو قدر شعرة على ما سبق آنفا كستر كله فمن ستر راسه
لضرورة كعمامة مثلا وصار يحتاج الى كشف بعضه عن مسحه
او وضوئه او عند السجود في الصلاة فالستر الحاصل بعد ذلك
مقتضر لحكم الفدية على العقوله الامي كما يقتضيه اطلاقهم
اذ الستر الحاصل بعد الكشف الذي دعت اليه الحاجة اخر لعقد ا
المجلس او طول الزمان بينهما فيجتمع في اليوم الواحد عدة دماء
وهاذا نظن المسلمين مع علم خلق كثير منهم عن مثل هذه الضرورة يتجشمون

Copyright © King Saud University